

القسم الخامس :

## فرنسا ومستعمراتها

ما بين الاتحادين الفرنسي والسوفييتي

للأستاذ أحمد رمزي بك

ما كنت أعتقد حينما كتبت الكامة الثالثة عن الاستثمار الفرنسي والتي أشرت فيها إلى ثلاث هيئات اتحادية تقف أمام الأمم الإسلامية وحريتها أن تبرز التناقضات بهذه السرعة ، فقد وضعت الاتحاد الهندوكي بجوار الاتحاد الفرنسي والاتحاد السوفييتي وقلت عنها إن كلامها يعطى لنفسه مظهر حركة تقدمية بصرفها بصبغة التحرر ويريد أن يقنع الضمير العالمي أن الاتحاد هو وليد إرادة شعبية ، وأنه في مصلحة الأمم والشعوب الداخلة فيه ، ويعلم القارئون بأمر كل منها أن هذا بعيد عن الحقيقة بعداً تاماً ، ولذلك سيكون كفاح الأمم الإسلامية في طريق الاستقلال والتخلص من هذه السيطرة الاتحادية المفروضة عليهم شديداً في الهند والمغرب ، قاسياً جداً في أواسط آسيا ؛ ولكني مؤمن وواثق بأنهم سيتغلبون لا لأن الحق معهم وكفى ، بل لأن قوانين الكون الملازمة لطبيعة الأشياء وتجارب التاريخ معهم ، وستذهب قوات الطغيان التي تستعبد المسلمين أو تحاول ذلك هباءً منتوراً وتندك صروح بنيت على تضليل الناس .

ومن قبيل هذه الثورة القابعة علينا ، البرقية التي جاءت بأن البنديت شهرو بمحذر الأمم العربية ويقول « إننا لن نعترف باستقلال أية دولة تقام في الهند ، وسنعتبر الاعتراف من أية دولة أجنبية بهذا الاستقلال عملاً لا ينطوي على الصداقة » .

وفي بعض ما ورد بالجراند المصرية مقال عنوانه « الباكستان خير أم شر » ويقول بأن استقلال المسلمين في الهند يتعارض مع العالمية التي هي من مظاهر الكون . ونحن لا نعارض هذه العالمية ولكننا نفرض استقلال البلاد الإسلامية كشرط أساسي للتعاون الاقليمي ثم التعاون العالمي وإلا تعرضت الجماعات الإسلامية للزوال وضاعت شخصيتها وأهدت كيانها .

وأعود إلى فرنسا وأمبراطوريتها ، وما تنوّه من فرض الاتحاد

والإدماج على شعوب الروبة والإسلام ، بعد أن رأينا رجال الفكر يسبقون التاريخ في هذه الناحية ويرسمون خطط السيطرة والغلبة ، فقد ذكرنا فيما تقدم إشارة عن مؤتمر برازافيل الاستثماري الذي عقد بإفريقيا عام ١٩٤٤ ، وجمع أساطين الاستثمار ودعاهه واستعرض برامج المستقبل ، وأشار بتأكيد سياسة الاتحاد بين فرنسا وما تملكه من الأراضي الواسعة في إفريقيا وآسيا وصهرها في كتلة واحدة .

وبهنا أن نتبع المسائل العامة التي دارت المناقشات حولها فقد برزت هناك فكرتان : فكرة التعاون ، وفكرة الإدماج ، ولكل من الفكرتين أنصار وخصوم .

ومعنى التعاون إعطاء الأمم أو الأقاليم شيئاً من الحرية والحكم الذاتي بالتدرج ، ثم دعوتها إلى التعاون مع الدولة صاحبة السيادة في نطاق اقتصادي كما هو الحال في بعض المستعمرات البريطانية . ومعنى الإدماج أن تفرض على الشعوب المحكومة أنواع من الأرهاط والترغيب تنتهي إلى إيجاد شعور يقول بأن مصلحة المجموع أن يندمج مع الأمة الحاكمة في جنسية واحدة .

ويقول خصوم التعاون إنه في النهاية يؤدي مع الزمن إلى حياة اللومنيون الاستقلالية ، وهذا لا يتفق مع المنطق الفرنسي الذي يميل إلى المركزية ولا يسم بتوزيع السلطات ، وفي النهاية يمرض الكيان الإمبراطوري إلى الانهيار .

ويقول منتقدو الإدماج ، إذا سرنا خطوات كبيرة في سبيل ذلك وتكلم خمسون مليوناً لتتنا وأخذوا بثقافتنا ودخلوا مجالسنا النيابية وحصلوا على حقوق المواطنين وضمنا مستقبلنا بين أيدي ناخبين أجانب من شعوب ملونة منحطة ، وقد تعمقنا موجات فكرية وثورية لا نقدر على كبحها ، أو قد تتحالف هذه العناصر مع عوامل الهدم الفرنسية وتمل مع أحزاب اليسار لتفرض إرادتها ؛ حينئذ يفلت الزمام من الأيدي الفرنسية الرشيدة المائلة وتعرض حياة الأمة إلى أخطار جسيمة .

خرج مؤتمر برازافيل إلى الأخذ بحل وسط يجمع بين التعاون والإدماج : فسياسة التعليم بنيت على إدماج الشعوب في الثقافة الفرنسية ، إذن يجب أن نشد هذه السياسة التعليمية وأن يكون هدفها إضمار اللغات القومية وخصوصاً اللغة العربية . وفي المستعمرات الإفريقية تقرر منع التبشير باللغات القومية وجعل

تدريس قواعد الدين الكاثوليكي باللغة الفرنسية .

ولن أطيل على القارىء سرد بقية القرارات فهي مطبوعة إذ ماذا يهمنا من أمر البلديات وطريقة انتخاب المجالس العامة بالمستعمرات وزيادة سلطة الحكام والتصديق على الميزانيات والقروض ، ما دامت السيطرة المركزية لوزير المستعمرات قائمة ومادامت سياسة المؤتمريين إلى تأكيد السيادة الفرنسية وتثبيت الرأي النهائى للجاناليات الأوروبية في مستقبل المستعمرة ، وجمل الكلمة العليا للسلولون الفرنسى باعتباره ممثلاً للأمة الحاكمة صاحبة الأمر والنهى والسيادة .

فالساسة التعليمية أجهت أنجاهاً إدماجياً مسترشدة بالنظم الروسية التي تستعين بالمدرسة على إخراج جيل من الناس يؤمن بالثورة وتعاليمها ، كذلك العلم الفرنسى من واجبه أن يفرض لفته ليخرج طائفة تفكر فرنسياً وتنطق بلسان فرنسى وتؤمن بعظمة وأهمية الحصول على الجنسية الفرنسية والافتخار بأن الفرد الأسود هو فرنسى أسود ، وأن اللون لا يمنع أنه من سلالة الغالين سكان فرنسا الأصليين وهذا نهاية ما يصل إليه الفرور الاستعماري ولكن سياسة الإدماج تواجه الشعوب الإسلامية ، والإسلام والعروبة في عالم الاستعمار وباء يصعب مواجهته ، ويستعصى التخلص منه ، فهو راسخ في عقول ملايين من الناس وهو كالتار تحت الرماد ، وقد أمضى الاستعمار مع الإسلام عشرات السنين وكلما خيل إلى المستعمرين أنهم قضاوا مشاكه وقضوا عليه ، برزت لهم الأدلة على أنهم ما زالوا بيدين عن زمن القضاء على حيويته ، وأنهم على ما أوتوا من قوة البطش وسعة الساطان ، أعجز من أن يكتبوا أمامه الحركة النهائية والقول الفصل .

من هنا فكرت فرنسا في إيجاد مراكز دائم للشؤون الإسلامية عدينة الجزائر وأطاعت على هذه الإدارة : وزاة تنسيق الشؤون الإسلامية . ولاحظ أن الاصطلاح الفرنسى يعتبر المسلمين كطائفة مهما كان عددهم كبيراً أى أن هؤلاء الناس لا يكونون أمة من الأمم وليس لهم وطن ولارابطة مع الأرض التي يعيشون عليها : فهم رعايانا الملون ، وهم مسلمون وكفى ، وهذا رأيهم وهو خطير في نظرى .

وتولى هذا المنصب في الجزائر صديقنا الجنرال كاترو وهو الذى عرفناه في سوريا ولبنان مندوباً سامياً ، ولسنا في شخصه اجتماع القائد والسياسى معاً ، وبرهن على أنه صاحب عزيمة ودهاء

وفكر ومقدرة ، وهو يتظاهر بأنه صديق للإسلام والمسلمين وأنه يمطف على أسانهم الشروعة ويدفع الظلم عنهم ، ويمثل في الوقت الحاضر فرنسا بموسكو عاصمة السوفيت ، قلت دائماً إن رجلاه مزايا كاترو وإلامه وفهمه لشؤون الدنيا ودرايته بمشا كل الاستعمار لا يترك الوقت يمر أمامه من غير أن يشغله يبحث شؤون الإسلام في روسيا . نعم قد يكون اختياره كسفير لبلاده من قبيل الإبادة السياسى في وقت ترفض العقليّة الفرنسية وضع المسكرين في الصف الأول ، ولكن لكاترو منزاته ورأيه وشخصيته . وللأنحاد السوفيتى سياسة مرسومة تجاه المسلمين ، حقيقة إن الناس قلما يتمرضون لها ، ولكن أعين الاستعمار لا تنفل عنها ، لأن روسيا في توسعها وانتشار نفوذها واجهت المسلمين كما واجهت فرنسا الإسلام من قبل ومن بعد .

ولكن تجارب روسيا مع المسلمين غير تجارب فرنسا ، فالأخيرة تحيا تحت سلطان الحروب الصليبية وتقايلدها إلى اليوم وهي حروب اشترك فيها غيرها من الشعوب وكانت نهايتها مخزنة لأن السيوف التي انتصرت هي سيوف المسلمين ، ومع هذا قلب الكتب الفرنسية الحقائق وتجميل من المزايم الفرنسية مفخرة للشعب ودوافع للعمل والجهاد ضد المسلمين .

أما روسيا فقد عاشت قرونًا محكومة بالمسلمين ولاقت منهم شدة وعنتاً ، وبين الكنيسة البيزنطية والمسلمين عمراك طويل ، ولم تبدأ حملات روسيا يجد ضد الأراضى التي يسكنها المسلمون إلا في عهد كاترين الثانية ، إذ دخلت أقاليم إسلامية كبيرة تحت حكمها ، وكانت أساليب الحكم الروسية سهلة واضحة : ذبح المسلمين وتشتيتهم أو تركهم إذا قبلوا الدخول في المسيحية ، ولقد دخل ملايين منهم في الجنسية والديانة ، ومن بقى محتفظاً بديانته سراً أعلن إسلامه بعد ثورة ١٩٠٥ و ١٩١٧ .

ولما اتسع ملك الروس في آسيا الوسطى وقفقاسيا أخذوا يفكرون في إيجاد سياسة إسلامية ، وأخذوا يقلدون الدول الاستعمارية الغربية ، ولكن ثورة البلاشفة قضت على القيمرية وأعلنت حقوق الشعوب وحريتها وسمحت للمسلمين بإقامة شعائهم الدينية بعد أن كانوا محرومين منها ، ثم عادت فأعلنت الحرب على الأديان كلها ، وكان من الطيبى أن يحارب الإسلام كغيره وهو قوة عالية ثورية شأنه شأن الحركة الشيوعية إذ يحمل كل منهما لواء العالمية ، وتنفى فيه القوميات والمنهريات والطائفية . فالشيوعية

كثلة واحدة، ولكن الاتحاد يسير على نخط خاص به، فهو يفرض اللغة الروسية مع الفكرة الاشتراكية والفلسفة الماركسية ويقدمها في قالب واحد، وسار في هذا أشواطاً حتى في الجمهوريات المسيحية، لأن حكومة الاتحاد قررت نشئت مجلس السوفييت المحلي في بلاد الكرج (جورجيا) لأنه عارض سياسة الاتحاد وقرر التمسك باللغة القومية وجعل لها المقام الأول في التعليم وللروسية المقام الثاني، ثم يتفق مع السياسة الفرنسية في إحياء لغات اندثرت وثقافات اندرست حين يهاجم الوحدة الإسلامية في آسيا الوسطى باسم الفن والتاريخ والثقافة<sup>(١)</sup>.

ويشبه هذا النشاط سياسة فرنسا في التفرقة بين العرب والبربر حتى تظهر ثقافات متباينة في كل رقعة ويفقد الإسلام تلك الوحدة التي اشتهر بها وعرفت عنه.

فلهذا وغيره يبدو الاتحاد السوفيتي في أنظمتها وكيانه كوحدة استعمارية تسيطر على أقطار المسلمين وتفرض عليهم حكماً خاصاً كأ نموذج صالح لفرنسا يصح أن يحتذى في أشياء. والفرنسيون إذ كياء وأهل منطق، يعرفون تماماً أن الأنظمة والديكتاتوريات لا تبنى إلا بالقوة الدافعة هي التي تحمها: والقوة الدافعة في أراضي السوفييت هي الحزب الشيوعي الذي يستند على قوته الثورية وأنه حزب عمالي ترتكز عليه الدولة وتخضع لشبته ويسيرها كما يشاء. ولا تملك فرنسا هذه القوة المتعصبة بالبطش والفتك، إذ هي لا تزال تأخذ بأنظمة الديكتاتوريات وتدعم الأحزاب، وهناك مسائل أخرى تفرق عن السوفييت فيها، أهمها أنها تحترم الملكية الفردية وتشجع الشركات والأفراد في تولى الإنتاج الزراعي والصناعي، بينما الاتحاد السوفيتي لا يعترف بالملكية للفرد وإنما يأخذ بالاشتراكية ويميل حتى الملكية للدولة أو يعترف بالملكية التعاونية، وقد يلتقي النظامان فيما يخص الملكية بأراضي بعض المستعمرات؛ إذ يحرم التشريع الفرنسي على الأهالي ملكية الأرض ويسمح بها لشركات الاستثمار والمستعمرين البيض، ولا نعرف مقدار حظ المسلمين في المزارع التعاونية بالروسيا فقد تكون بأكلها في أيدي الروس فهي لا تختلف إذن عن شركات الاستثمار الكبرى في المستعمرات الفرنسية، ولكن الثابت

(١) من أكبر وسائل محاربة القومية والإسلام محطة الإذاعة التي بأفانها ولتها العامية تنفق مع الاستثمار في هذه الناحية

تحوار التقلب على الإسلام في الجهات التي ساد فيها، ولها أساليبها الخاصة في هذا المضمار، التي جاءت نتيجة لتجارب التي بدأها لينين في سياسة التقارب مع الأمم المغلوبة في ١٩٢٠ و ١٩٢٢ ثم انتهت إلى تحطيم الجمهوريات الوطنية وفرض الأنظمة الشيوعية والدخول في سياسة اتحادية تخضع أراضي السوفييت كلها لسلطة موسكو المباشرة.

وكان أن واجه الشيوعيون مشكلة حكم إمبراطورية استعمارية تحت نظام جمهوري اشتراكي وخطوا في السنوات الماضية خطوات جبارة في طريق الاستقلال واستنار أراضي البلاد الإسلامية باسم جديد وأنظمة جديدة، وفرنسا من ناحيتها تحكم ملايين من الشعوب الملونة والأمم الإسلامية وتحاول أن تحتفظ بسيادة الجمهورية المركزية على أقاليم شاسعة: فهما تلتقيان في معالجة مشاكل متشابهة تاتي عند هدف واحد هو المحافظة على وحدة إمبراطورية استعمارية بأي ثمن.

وإذا سرنا في المقارنة من الناحية الداخلية نجد أن فرنسا تحكم بلاداً لها شخصية أو شبه سيادة مثل مراکش وتونس وبعض أقاليم الهند الصينية، ولديها بقاع يحكمها أمراء وسلطين بإفريقيا، أما الاتحاد السوفيتي فيمد أن حطم ممالك بخاري وخارازم<sup>(١)</sup> وحكم الاقطاعيين الذين عاشوا تحت ظلال القيصرية، عاد فأنشأ جمهوريات ذات سيادة إسمية في أذربيجان وتركستان وأزبكيستان وتاجيكستان والقرغيز، وأعطى لأقاليم أخرى نظام الحكم الذاتي مثل الداغستان وبشكيريا وغيرها.

وهذه الأقاليم التي عدناها إسلامية وأهلها مسلمون ومعظم أقاليم الإمبراطورية الفرنسية أو أهمها من بلاد الإسلام ويسكنها المسلمون، ولذلك يحلو لرجال فرنسا أن يقولوا عن بلادهم إنها دولة إسلامية كبرى، والسوفييت وإن كانوا لا يقرون بالأديان، فأنهم مع ذلك على اتفاق مع الاستثمار الفرنسي في مواجهة المسألة الإسلامية باعتبارها معضلة تتطلب الحل ولها مشاكلها ومتاعبها ومضاعفاتها ولذلك تحتاج إلى دراسة وبحث، ولهذا سياسة خالصة بها: أي أن للإسلام سياسة مرسومة في كل من روسيا وفرنسا ترى كل منهما إلى أهداف مختلفة ولكنهما تلتقيان في نهاية واحدة وكلاهما يسير على منهج الإدماج وتقصده به صهر القوميات في

(١) إمارة خيرة في عصر القيصرية.

وحصر التمثيل السياسي فيها وتسلم قضايا السلم والحرب وتنظيم الدفاع وقيادة القوات المسلحة وحماية سلامة الدولة المستقلة ، فإن هذه المادة تضيف أشياء أخرى تجعل النشاط الاقتصادي بأكمله خارج نطاق الجمهورية المستقلة ، وبهذا يصبح الاستقلال وهمياً ولا فائدة منه ؛ إذ تخضع الشاربع الصناعية والزراعية وإدارة المصارف ووسائل النقل والمخازن ونظام النقد والتأمين وعقد القروض وكل ما يتعلق باستثمار الأراضي واستثمار الغابات ومساقط المياه في يد حكومة الاتحاد .

وعلاوة على ذلك يسلب من الجمهوريات سلطتها على كل شؤون التعليم والثقافة ، ويسلبها حقها في التشريع الداخلي الصرف ، إذ تبقى سلطة حكومة الاتحاد هي العليا في كل ميادين المعارف والصحة ، ويخضع الحاكم والقوانين من مدنية وغيرها حتى قانون الجنسية وإقامة الأجانب وتنقلاتهم لحكومة الاتحاد ؛ هذا مع قرار الاتحاد بأن لكل جمهورية دستورها الخاص بها ، رهنا تهزأ حكومة السوفيت بالعالم حينما تقول :

إن لكل دولة من الجمهوريات المستقلة مطلق الحرية في أن تنفصل عن الاتحاد السوفيتي .

ومن قبيل تحصيل الحاصل أن يقرر الدستور السوفيتي أنه في حالة التمازض بين القانون الخاص بأية جمهورية مستقلة والقانون الاتحادي وجب على الحكومة المستقلة تنفيذ قانون الاتحاد ، فلا توجد هيئة عليا كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية للفصل في تنازع الاختصاص أو تفسير الدستور .

من هذا نفهم واضح الفرنسيين بالاتحادية وأهم بمد أن قلبوا أنظمة الاستثمار وأساليبه من أمريكية وبريطانية وبرتغالية وهولندية وجدها لانتفى غليلهم ووجدوا مع اختلاف الأهداف في نظام الاتحاد السوفيتي ما يصح الأخذ به والسبر عليه ، إذ فيه تأكيد لسيطرتهم وإبقاء لحكومتهم .

ولذلك لم نخطئ النظر حينما جاهرنا بأن الأنظمة الاتحادية الفرنسية وفي بلاد السوفيت ومايجول بخاطر المهندوس من إنشاء دولة اتحادية بالمهند ، أنظمة وأسس رجعية تعسفية ، حينما يتلمن الأمر مستقبلاً وبالإسلامية وحررتها ، لأنها تعطى للاستقلال الاقتصادي والسيطرة والتحكم ثوباً جديداً .

أحمد رمزي

لدينا هو أن الأهالي السلميين محرومون من حق الملكية في جمهورياتهم فهم إذن كأهل المستعمرات الفرنسية السود في هذه الناحية . ولم يكن تطبيق النظام الاشتراكي أو التعاوني لصالحهم بل لتقوية الجاليات الروسية وزيادة إقمارهم وضرب الذلة والإملاق عليهم .

هذه نظرات أواية تمكنتنا من تلمس بعض ما يقال له فوارق وبعض ما يلتق النظامان الاستعماريان فيه من نواح . ولا نقدم جديداً حينما يتلمن الأمر بالأنظمة إذ هي الأسس التي يقوم عليها الاتحاد ، وفرنسا تقدر الفوارق والاتجاهات في الاتحاد السوفيتي ولكنها تعجب من الأنظمة كدعامة للوحدة ، فدستور السوفيت يقول :-

« بأن الدولة اتحادية تقوم على أساس الاتحاد الاختياري بين الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية التساوية في الحقوق » .

وهذا نص مشجع لأن تأخذ به فرنسا في نظامها الجديد خصوصاً وأن معنى الاختيار غير معلوم لدى الروس .

إذ لا يذكر العالم أن إحدى الجمهوريات الإسلامية بآسيا الوسطى جاءت إلى الاتحاد وانضمت إليه باختيارها ، وإنما دخلت الاتحاد بعد معارك دموية وقتال استمر طويلاً ، ولذلك إن يكون هناك اختيار في الاتحاد الفرنسي كما قلنا .

وينص الدستور السوفيتي على حق تقرير المصير ويمتد لكل جمهورية بأنها ذات سيادة ، ولكنه يقيدها في المادة ١٤ من الدستور نفسه وفيها كل ما يهدم شخصية واستقلال وسيادة الجمهوريات المقول بأنها مستقلة وذات سيادة . وهذا النص يجعل حق تقرير المصير غير موجود ، ولذلك سنراه في دستور الاتحاد الفرنسي وستأخذ به حكومة الهند عند مواجهة دولة باكستان الإسلامية ، وستتمسك به كل دولة اتحادية حينما ترى إلى السيطرة والتحكم في مصير الأمم الإسلامية .

فن المفيد أن نعرض هذه المادة مع بعض التفصيل ليستيقظ النافلون بمصر : فهذه المادة تجمع طائفة من الأمور الهامة الحيوية لكل شعب منها ما هو سياسي وعسكري واقتصادي ومنها ما هو ثقافي وتشريعي . فإذا بحثت عن الباقي من سيادة جمهوريات الاتحاد المستقلة وجدته ضئيلاً بحيث لا يصح أن يقارن بالسيادة التي تتمتع بها أية ولاية داخل نظام الولايات المتحدة الأميركية . فإذا سلمنا بأن حكومة الاتحاد ترى أن من حقها عقد المعاهدات